

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٧٩٥ لسنة ٢٠٠٨

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بفتح اعتمادين إضافيين بالموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تنظيم وزارة التجارة والصناعة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٠٠٦ بشأن سعر بيع الغاز الطبيعي ؛

وعلى قرار المجلس الأعلى للطاقة بتاريخ ٢١/٨/٢٠٠٧ بشأن الموافقة على تعديل

أسعار بيع الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية للشركات الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة

مع مراقبة تحركات أسعار الطاقة لضمان كفاءة وفاعلية التسعير ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٤ لسنة ٢٠٠٧ ؛

وبناء على ما عرضه وزراء البترول ، والكهرباء والطاقة ، والاستثمار ، والتجارة

والصناعة ، والمالية ؛

قرر :

(المادة الاولى)

بالنسبة للقطاعات الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة (زجاج - سيراميك -

كيماويات - حديد - أسمنت - أسمدة - ألومنيوم - نحاس) .

ترفع أسعار الطاقة المستخدمة فيها على النحو التالي :

ترفع أسعار الغاز الطبيعي إلى ٣ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية .

ترفع أسعار الكهرباء كالتالي :

٢٠,٢ قرش لكل كيلووات ساعة لمشتركي الجهد الفائق .

٢٤,٥ قرش لكل كيلووات ساعة لمشتركي الجهد العالي .

٣٣,٤ قرش لكل كيلووات ساعة لمشتركي الجهد المتوسط ، مع تعديل القسط

الشهري الثابت ليصبح ١٠,٤ جنيه / ك.و .

(المادة الثانية)

بالنسبة لقطاع صناعة البتروكيماويات :

الغاز المستخدم كوقود في صناعة البتروكيماويات ، تطبق عليه نفس الأسعار الواردة

بالمادة الأولى من هذا القرار .

الغاز المستخدم كمادة أولية في صناعة البتروكيماويات ، يتم تسعيره طبقاً لمعادلة

سعرية ترتبط بسعر المنتج النهائي ،

يطبق على هذه الصناعة نفس أسعار الكهرباء الواردة في المادة الأولى من هذا القرار .

(المادة الثالثة)

بالنسبة لباقي القطاعات الصناعية (غذائية - غزل ونسيج - أدوية - هندسية) .

ترفع أسعار الطاقة دون التقيد بالحد الأدنى للاستهلاك على النحو التالي :

ترفع أسعار الغاز الطبيعي تدريجياً على مدار ثلاث مراحل وذلك من ١,٢٥ دولار

للمليون وحدة حرارية بريطانية إلى ٢,٦٥ دولار وذلك بمتوسط زيادة لكل مرحلة

قدرها ٤٦٦,٠ لكل مليون وحدة حرارية بريطانية .

ترفع أسعار الكهرباء تدريجياً على مدار ثلاث مراحل كالتالي :

من ١١,٩ قرش إلى ١٧,٨ قرش لكل كيلووات ساعة لمشتركي الجهد الفائق .
من ١٤,٤ قرش إلى ٢١,٦ قرش لكل كيلووات ساعة لمشتركي الجهد العالي ،
من ١٩,٧ قرش إلى ٢٩,٥ قرش لكل كيلووات ساعة لمشتركي الجهد المتوسط .
وذلك بمتوسط زيادة لكل مرحلة يبلغ ٢ قرش لكل كيلووات ساعة للجهد الفائق ،
٢,٤ قرش لكل كيلووات ساعة للجهد العالي ، ٣,٣ قرش لكل كيلووات ساعة للجهد
المتوسط مع تعديل القسط الشهري الثابت عن الحمل الأقصى المسجل الفعلي
من ٩ جنيهات / ك.و إلى ١٠,٤ جنيه / ك.و . خلال نفس الفترة .

(المادة الرابعة)

على كل من وزير البترول ووزير الكهرباء والطاقة تنفيذ هذا القرار .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ٣٠ يونية سنة ٢٠٠٨ م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / احمد نظيف

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ / ٢٠٠٨

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٢٥٠١٥ س ٢٠٠٨ - ٢١٠٧